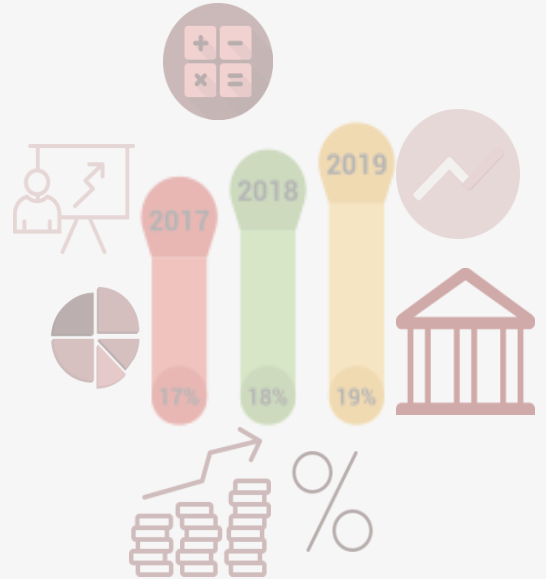




تقرير البوصلة حول عجز الميزانية والمديونية



جوان 2017



- 3 الإطار العام ●
- 4 نبذة مختصرة ●
- 5 عجز الميزانية ●
- 6 مؤشرات عامة لعجز الميزانية ●
- 7 أسباب العجز ●
- 8 الحلول الممكنة للتحكم في العجز ●
- 10 الدين العمومي ●
- 11 مؤشرات عامة للدين العمومي ●
- 15 كلفة الدين العمومي ●
- 17 حوكمة الدين العمومي ●
- 19 الدين العمومي والتنمية ●
- 24 مستويات التداين في العالم ●
- 25 التوصيات ●
- 28 معجم و ملاحق ●



الإطار العام

قدمت منظمة البوصلة في ماي 2017 تقريراً يتتبع مسار إعداد ميزانية الدولة ويكشف نقائصه ومكامن الإصلاح فيه. يحتوي التقرير المتوفر على الموقع الرسمي www.albawsala.com على توصيات دقيقة تخص ممارسات حكومية وأخرى برلمانية وجب تغييرها لتحسين التصرف في المال العام منذ مرحلة التخطيط. أغلب هذه الإصلاحات محلها القانون الأساسي للميزانية المعروف على مجلس نواب الشعب والذي سيغير منحنى التصرف في المالية العمومية بطريقة جذرية نعمل على أن يكون توجهها الشفافية والفاعلية والنزاهة.

في نفس الإطار، ومن خلال مراقبة البوصلة لعمل مجلس نواب الشعب، ومتابعتها للعمل الحكومي، ورصدها للنشاط المحلي عن طريق البلديات، اتضح أن ثنائية عجز ميزانية الدولة وبلوغ الدين العمومي مستوى مهماً من أهم اشكاليات المالية العمومية ومن أكثرها تعقيداً وجدارة بالتحليل والدرس. نستنتج ذلك من خلال ملاحظة ما تتكبده الحكومة كل مرة لتمويل ميزانية الدولة، ومن خلال كثرة مشاريع القوانين المتعلقة بقروض يمررها مجلس نواب الشعب في ظروف استعجالية، وضعف الإمكانيات المادية لمختلف مؤسسات الدولة خاصة على المستوى المحلي والذي مرده ضعف قيمة التحويلات من الإدارات المركزية أساساً.

في نفس الوقت، ورغم كون الالتجاء للقروض لتمويل الإستثمار العمومي وتحسين المناخ للإستثمار الخاص أمراً معهوداً، أصبح الاقتراض في حد ذاته عبئاً على الموازنة العامة لميزانية الدولة من حيث حجم الأموال المرصودة لخص الديون التي لم تساهم بالضرورة في الإلتعاش الاقتصادي بل غدت عديد الاختلالات في حسابات الدولة.

يمثل التحدي الإقتصادي اليوم أحد أهم تحديات الدولة والمجتمع في إطار إعادة تأسيس لمنظومة التصرف في المال العام وإصلاح المالية العمومية. لهذا تنكب البوصلة على تحليل توجهات السياسات الإقتصادية للحكومة لما لها من إنعكاس على حياة المواطنين ومن تأثير مباشر على تموقع المواطن في مسار عملية أخذ القرار. كما تتابع البوصلة الممارسات المالية للدولة من منظار الشفافية والحق في النفاذ إلى المعلومة وتدعيم حق الجميع من منظمات وأفراد في متابعة ومساءلة العمل الحكومي والبرلماني في كل ما يخص الخيارات الإقتصادية والمالية منها خاصة.



نبذة مختصرة

يمثل عجز الميزانية موازنة سلبية بين موارد الدولة ومصاريفها المسجلة في قانون المالية.

يفسر هذا النوع من العجز بعدم قدرة الدولة على إيجاد ما يكفي من موارد مالية كالأداءات والقروض الموظفة لتغطية المصاريف من نفقات تسيير و تدخل عمومي واستثمار، فتلجأ الدولة إلى طلب دعم الميزانية (appui budgétaire) أي إلى الاقتراض بفرض موازنة حساباتها دون أن تكون المبالغ المقترضة مربوطةً بمشاريع معينة أو برامج في الميزانية، بل تكون مرتبطةً في أغلب الأحيان بـ"برامج إصلاح" واختيارات إقتصادية تطلبها الجهة المقرضة بحجة ضمان قدرة الدولة على الإرجاع.

بلغ العجز سنة 2016 4,8% ومن المنتظر أن يبلغ 5,4% من الناتج الداخلي الخام حسب قانون المالية 2017.

يؤدي هذا الدعم المالي إلى إنفراج الضغط على المالية العمومية ظاهريا ويمكنها من تحمل المتطلبات المالية في المدى القصير، لكن في نفس الوقت يزيد حجم التداين ومصاريفه في الميزانية ويعلن صعوبات مستقبلية في حال لم ينطلق الإقتصاد في منحى تنموي يزيد من مداخيل حسابات الدولة ويمكن من سداد الدين والابتعاد عن توظيفه لدعم الميزانية مستقبلا. نتوسع في هذه الورقة فننتحدث عن عجز الميزانية ومصادره وإمكانيات التحكم فيه، ثم عن الدين العمومي عموما وخاصةً منه الموظف لدعم الميزانية.

نهدف إلى تقديم تحليل منهجي لثنائية العجز والدين وإلى تقديم توصيات دقيقة تخص التصرف فيها. كما نهدف إلى التنبيه إلى النقائص التي تشوب ممارسات الحكومة وندعو إلى تفعيل مبادئ الحوكمة الجيدة والممارسات الفضلى والشفافية في التعامل مع هذه المواضيع.

ننتهي في هذا التقرير إلى أهمية إدخال تعديلات على نظم التصرف في المالية العمومية وأخرى على مشروع القانون الأساسي للميزانية المودع في مجلس نواب الشعب منذ 20 نوفمبر 2015.



الوزارة

١. عجز الميزانية



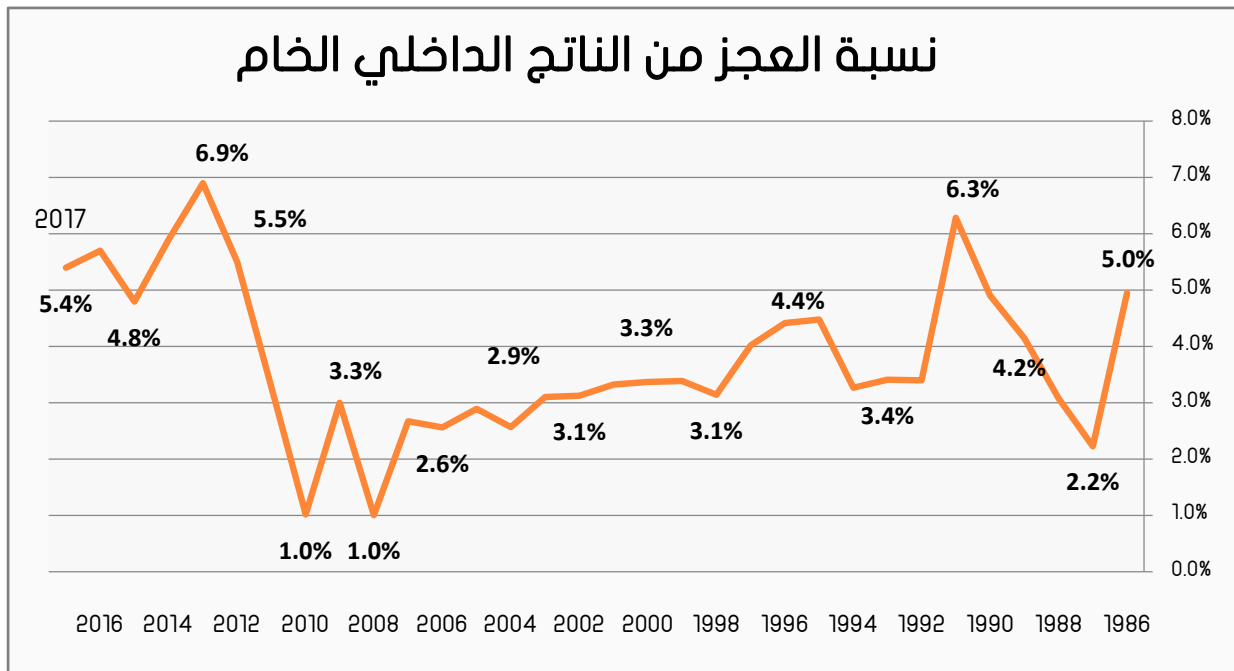
عجز الميزانية

مؤشرات عامة لعجز الميزانية:

يعرف العجز في ميزانية الدولة ب**فرق سلبي** بين موارد الدولة ومصاريفها. يظهر هذا العجز على مستوى ميزانية الدولة بنسبة بلغت 5,4 % من الناتج الداخلي الخام في 2017. نركز في هذه الورقة على عجز الميزانية الذي يختلف عن العجز العمومي (الذي يشمل موازنات المنشآت العمومية والصناديق الاجتماعية والجماعات المحلية) و عن عجز الميزان التجاري و عن عجز الحساب الجاري للدولة. نهتم في هذا المجال بعجز الميزانية لفهم مصادره وأسبابه وتأثيره على مستويات التداين، لنخلص إلى مقترحات عملية قانونية.

سنة 1978 إرتفع مستوى استثمار الدولة في مشاريع تنمية كبرى مؤديا إلى إرتفاع النفقات بنسق أسرع من نسق إرتفاع مداخيل الدولة مما أدى إلى نسبة عجز في الميزانية وصلت إلى 9%. قررت الحكومة آنذاك تجميد الأجور للتحكم في مستوى نفقاتها مما أدى إلى حدوث أزمة بين الإتحاد العام التونسي للشغل والحكومة.

تكررت التجربة في 1983-1984 حين تواصل نسق الاستثمار العمومي في مشاريع على المدى الطويل والتي تميزت بكلفة عالية وبعائد على الاستثمار بعيد المدى، مما أدى إلى ضغط على ميزانية الدولة تفاقم مع زيادات في الأجور. الأمر الذي نتج عنه وصول نسبة العجز في الميزانية إلى 8%. كان رد الدولة حينها أن خفضت في نفقات الدعم مما أدى إلى أحداث الخبز في جانفي 1984.





عجز الميزانية

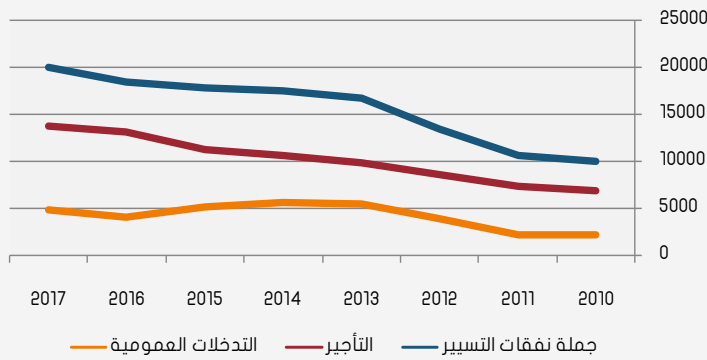
أسباب العجز:

نتجاوز حوالي ربع قرن لنصل إلى سنة 2010 حين كان عجز الميزانية في حدود 1% ليمر إلى 5.7% سنة 2016 مسجلاً مستوى أقصى في 2013 بلغ 6.9%. تفسر هذه الارتفاعات بعدة عوامل أهمها:

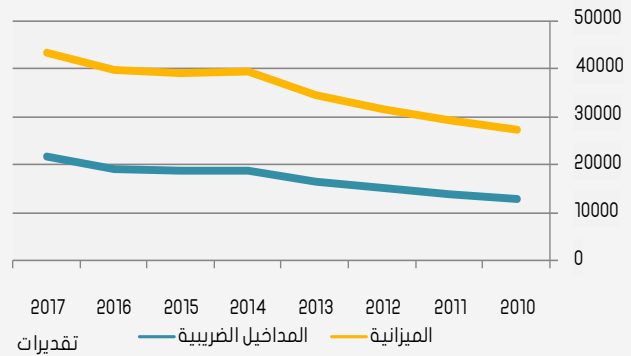
1 ارتفاع نسق نفقات التشغيل للدولة وخاصة منها التدخلات العمومية التي تشمل نفقات الدعم، والأجور زيادات كانت أو انتدابات جديدة.

1

ارتفاع نفقات الأجور و التدخلات العمومية



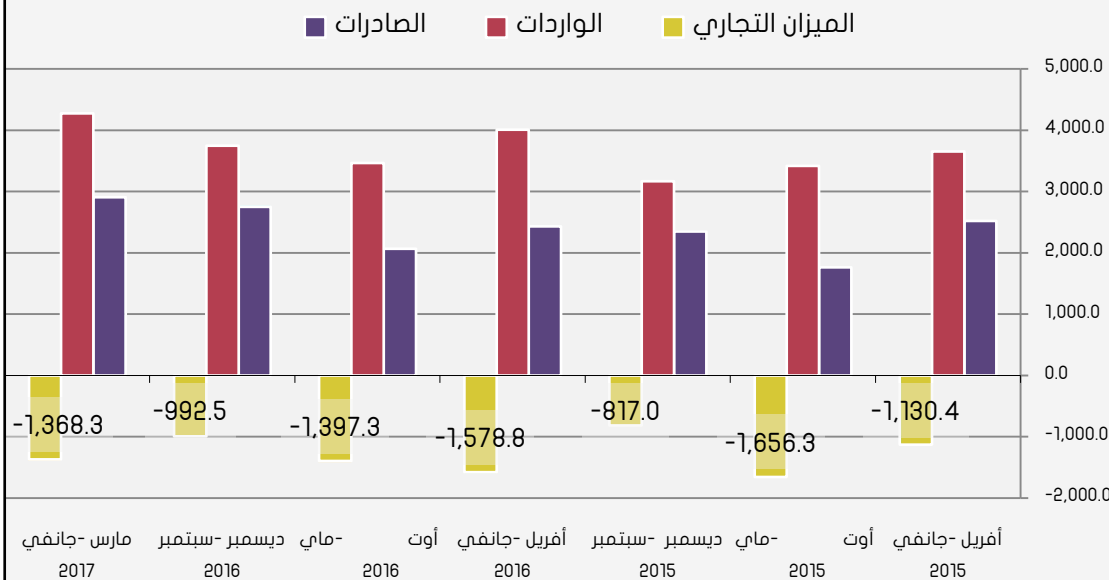
تطور نسبة المداخل الضريبية من الميزانية



2 تدني مستويات استخلاص الجباية نظراً للمشاكل التي اعترضت الإدارة بعيد أحداث الثورة | تمثل موارد الجباية 90.8% من الموارد الذاتية للدولة (والتي تمثل بدورها 74.5% من موارد الدولة).

2

تطور عجز الميزان التجاري بالمليون دينار



3

الصعوبات الاقتصادية التي مرت بها الشركات العمومية والخاصة، و اختلال الميزان التجاري وما كان له من انعكاس على قيمة صرف الدينار وتأثير ذلك على عديد المؤشرات الأخرى.



عجز الميزانية

الطول الممكنة للتحكم في العجز:

للخروج من حالة عجز الميزانية، تشير عديد الدراسات إلى سياسات واستراتيجيات جربتها بعض الدول. من أهمها و التي انتهجتها الدولة التونسية ثلاث:

1 زيادة موارد الميزانية بالترفيغ في الضرائب و بمساندة قدرة مؤسسات الجباية على جمع المساهمات، الأمر الذي توجهت نحوه الحكومة في مشروع قانون المالية 2017 بإحداث إجراءات جبائية جديدة للمهن الحرة، والذي لم يكن له نجاح كبير لأسباب عديدة.

2 الاتجاه نحو الاقتراض الداخلي بإصدار سندات خزينة يقع تداولها في السوق المالية المحلية. الأمر الذي تقوم به الدولة دورياً والذي له تأثير سلبي على مستويات عدة:

في الوقت الراهن، لا تملك المؤسسات المالية المختصة في رقاغ الخزينة من بنوك وغيرها السيولة الكافية ولا النية الاقتصادية للمساهمة في رقاغ الخزينة التي تصدرها الدولة، لذلك تلتجئ الدولة بطرق رسمية وغير رسمية إلى توجيه البنك المركزي التونسي نحو توفير السيولة لهذه المؤسسات حتى تتمكن من الاستجابة لعرض الدولة المتمثل في هذه الرقاغ. ينجز عن هذا التمشي ارتفاع في مستوى التضخم المالي على المستوى المتوسط والبعيد.

ميل المؤسسات المالية إلى اقراض الدولة عوض اقراض المؤسسات الاقتصادية وخاصة منها المتوسطة والصغيرة وذات المردودية الضعيفة، حيث أن مقارنة نسبة المخاطرة تكون دائماً في صالح الدولة. بهذا تنقص الأموال المتوفرة للإستثمار في الإقتصاد المحلي، مما يؤثر مباشرة على مستوى النمو وعلى جاذبية الإستثمار وخلق مواطن شغل.

خلق نوع من توازن القوى لصالح المؤسسات المالية: يتكون مجموع المؤسسات المالية المختصة في رقاغ الخزينة (SVT¹) في تونس من بنوك ومؤسسة مالية واحدة غير بنكية. عندما تقترض الدولة من هذه المؤسسات في إطار أزمة تمس المالية العمومية، تجد نفسها غير قادرة في نفس الوقت على تبني اية عملية إصلاح أو تغيير للإطار القانوني يمس المؤسسات المالية، صف على ذلك أي برنامج لإصلاح البنوك العمومية مثلاً أو لتنظيم السوق الثانوية لتداول سندات الخزينة.

1. SVT : Les Spécialistes en Valeurs du Trésor.

“يتم اختيار المختصين في رقاغ الخزينة من قبل وزارة المالية من شركات الوساطة في البورصة والبنوك والمؤسسات المالية والمنخرطين في شركة الإبداع و المقاصة والذين لديهم حساب في البنك المركزي التونسي ووقعوا اتفاقاً لهذا الغرض مع وزارة المالية. يتمثل دور المختصين في رقاغ الخزينة في ضمان تسويق وتسجيل رقاغ الخزينة.” www.finances.gov.tn



عجز الميزانية

3

الإتجاه نحو الاقتراض الخارجي لدى دول و مؤسسات بنكية عالمية و لدى السوق المالية العالمية، رغم كون السوق العالمية أقل كلفة من السوق الداخلية في فترة ما قبل الثورة فإن درجات الخطورة فيها تبقى عالية نظرا لتأثيرها على وتأثرها بمستويات صرف العملة وبمؤسسات التقييم السيادي وبنوعية العلاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. أدى كل هذا إلى ارتفاع كلفة التداين.

استثناء

تمويل البنك المركزي مباشرة لعجز الميزانية بإسناد قرض للخزينة العامة و تمكينها من تغطية حاجياتها السنوية و امتصاص ديونها. أمضت في هذا الإطار الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على معاهدة ماستريخت التي تمنع البنوك المركزية لهذه الدول من اقراض الخزينة العامة مباشرة. بالنسبة إلى تونس، يمنع كذلك قانون البنك المركزي في فصله 25، الفقرة الرابعة منح قروض إلى خزينة الدولة أو المشاركة مباشرة في سندات الخزينة التي تصدرها.

توزع الدولة تمويل عجز ميزانيتها على هذه المصادر السابق ذكرها، لكل منها مخاطر ومساوئ لكن في إطار الصعوبات السياسية والاقتصادية الراهنة، من الصعب الحديث عن بدائل دون الدخول في توجهات واختيارات سياسية محددة.

نشير أخيرا إلى أن الدولة تسجل في معظم الحالات عجزا يفوق العجز المتوقع في مشروع قانون المالية كما يبينه الجدول التالي. يعود هذا إلى هشاشة الفرضيات التي يبنى عليها قانون المالية من أسعار الصرف و سعر برميل النفط. كما يتأكد هذا الفارق كلما مرّر مجلس نواب الشعب قانون المالية للسنة الموالية قبل أن يصادق على قانون المالية التكميلي، فتبنى الأهداف الجديدة للتحكم في العجز على فرضيات غير محينة.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
-5.40%	-3.9%	-4.90%	-6.90%	-5.90%	-4.50%	-2.50%	-3.10%	العجز المتوقع
-	-5.70%	-4.80%	-6%	-6.90%	-5.50%	-3.30%	-1%	العجز المسجل

نركز في الجزء الثاني من هذه الورقة على التصرف في الدين العمومي وخاصة الخارجي منه نظراً لكونه أهم أداة استعملتها الحكومات التونسية المتعاقبة لتمويل عجز الميزانية على مر السنوات فضلا عن أن بابا كاملا من أبواب ميزانية الدولة خصص للدين العمومي. يبقى التركيز على الدين العمومي على درجة كبيرة من الأهمية لما له من تأثير على التوجهات الاقتصادية والسياسية للحكومات وعلى مسار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.



الوزارة

2. الدين العمومي



الدين العمومي

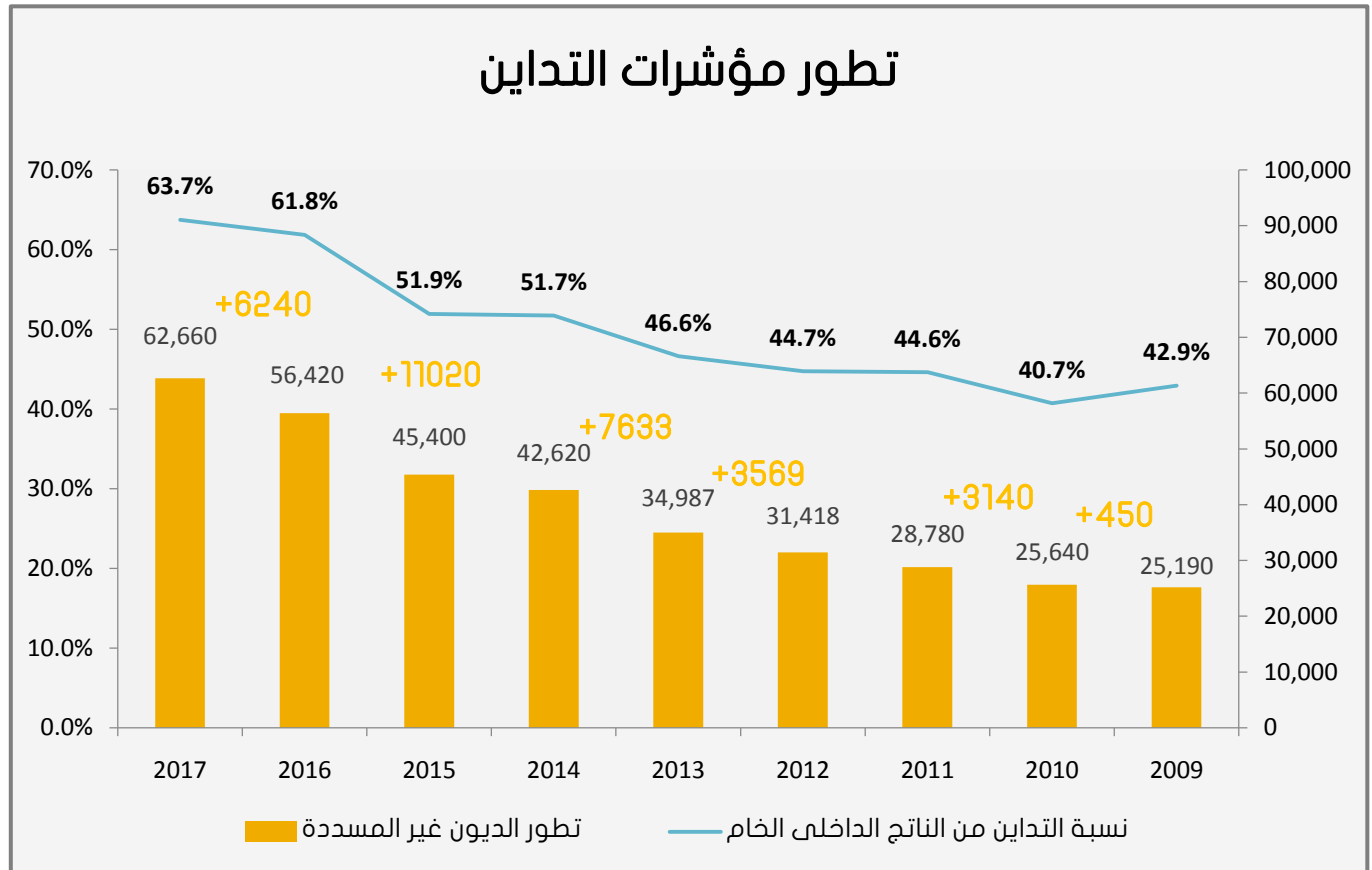
مؤشرات عامة للدين العمومي:

يعتبر التداين مؤشرا هاما في اقتصاد كل دولة و يحظى باهتمام كل الفاعلين الاقتصاديين لكونه يلزم الدول ماليا على المدى المتوسط والبعيد، ولشدة ارتباطه بمسائل سيادة القرار وضغوطات المقرضين الدوليين. لهذا الشأن نرتئي تقديم الدين العمومي في تونس كمسبب و حل للأزمة في نفس الوقت.

يمثل إجمالي القروض غير المسددة المبلغ الذي يجب على الدولة أن تسدده كل عام بعد طرح الالتزامات المسددة سابقا. نميز هنا بين الدين العمومي الذي على الدولة أن تتحمله باعتبارها طرفا اقتصاديا، والدين السيادي أو الإجمالي الذي يشمل أيضا ديون الشركات العمومية والخاصة والديون التي يتحملها الأشخاص الطبيعيون. (ملحق¹: الديون المتخلدة لدى الدولة التونسية وأسعار الفائدة)

تطور إجمالي القروض غير المسددة في مسار تصاعدي حيث بلغ 25190 مليون دينار في 2009 و وصل الى 62660 مليون دينار في عام 2017.

يعتبر 2014 عاما مفصليا ارتفعت فيه الديون غير المسددة إلى حد 42620 مليون دينار. علاوة على هذا، فإن نسبة الديون غير المسددة من الناتج المحلي الإجمالي ستصل إلى 63.7% في أواخر هذه السنة طبقا لتوقعات قانون المالية 2017.





الدين العمومي

مؤشرات عامة للدين العمومي:

يتم أيضا اعتماد نسبة الدين من الناتج الداخلي الخام لأنها تقارن قيمة الدين العام بمقدار الثروة التي تنتجها البلاد في ظرف سنة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت هذه النسبة تساوي 100٪ فهذا يعني أن قيمة الدين التونسي يساوي قيمة ثروة البلاد المنتجة سنويا.

تطور نسبة الدين الخارجي من الصادرات (مليون دينار)

2017	2016	2015	
5920	5217	5461	الدين الخارجي*
2373,6	2751	2349,2	الصادرات**
249%	189%	232%	تطور نسبة الدين الخارجي من الصادرات

المصدر: * الموقع الإلكتروني لوزارة المالية | ** الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للإحصاء

تعرف اقتصاديات العديد من البلدان عجزا في ميزانياتها و يمثل التداين أحد مفعلات النمو الاقتصادي فيها دون أن يشكل ذلك ضغطا على موازنتها المالية حيث يلعب حجم الاقتصاد و نسق نموه دورا كبيرا في تنمية قدرتها على امتصاص ثقل الدين.

كما أنه بالإمكان اعتماد مؤشر نسبة الدين الخارجي من حجم الصادرات الذي يقارن بين التدفقات الرئيسية لدخول و خروج العملات الأجنبية (إلى جانب تدفقات العملة الصعبة المتأتية من السياحة و من تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج) و يوفر معلومات عن ملاءة الاقتصاد التونسي و قدرته على تسديد الديون الخارجية.

يعتبر مؤشر نسبة الدين الخارجي من حجم الصادرات مهما بالنسبة للبلدان التي لها ديون خارجية مرتفعة على المدى القصير (يعني أن فترة تسديدها تمتد على مدى سنة أو أقل حسب معايير صندوق النقد الدولي).

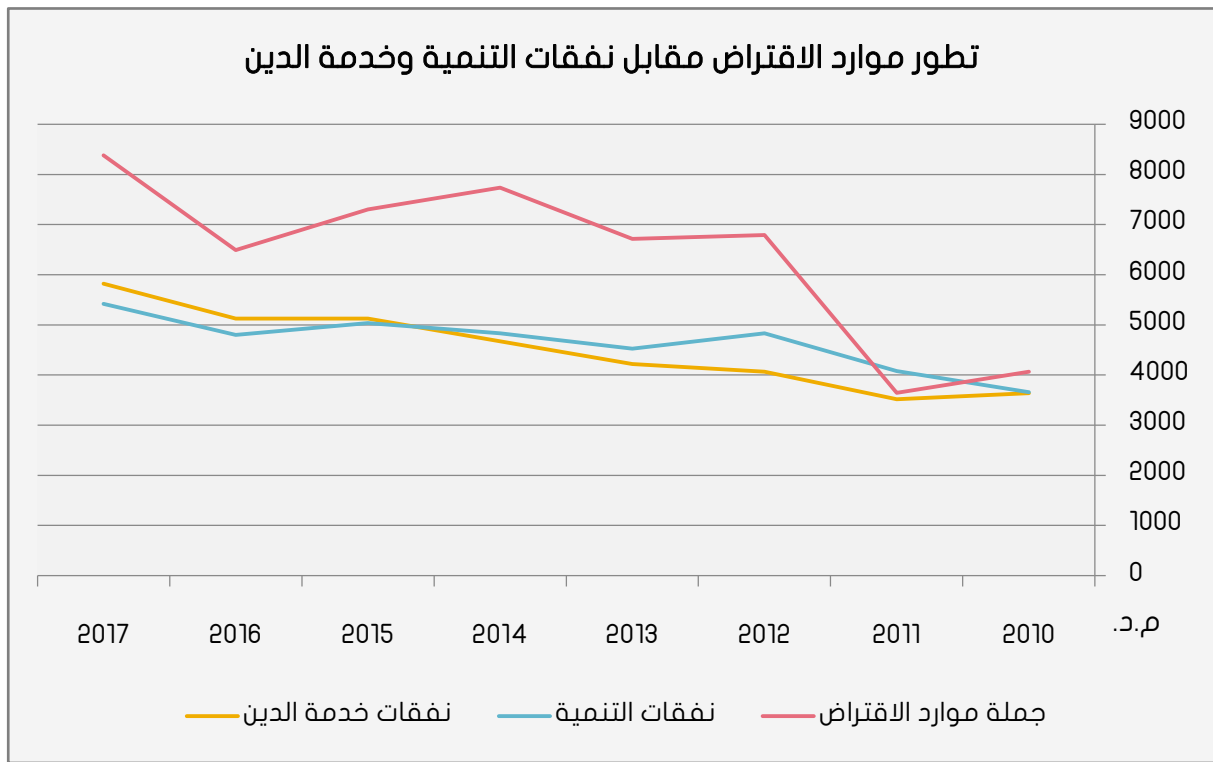
بصفة عامة، تقيم قدرة الدولة على تحمل الدين وامتصاصه عن طريق النظر في نسبة الدين الخارجي من حجم الصادرات، نسب الفائدة عند الارجاع و جدولة الالتزامات المالية للدولة.



الدين العمومي

مؤشرات عامة للدين العمومي:

اهتمت بعض الدراسات بالخصائص المالية للدول في طور النمو و أشارت إلى أن الدول التي تشكو من صعوبات في تسديد ديونها هي ذاتها التي تمثل ديونها حوالي 200% حجم صادراتها. رغم ذلك، فإن الأسباب المباشرة لهذه الصعوبات تختلف من دولة إلى أخرى و من ظرف إلى آخر. بصفة عامة، تتحسن قابلية الدول على تحمل أعباء الدين كلما تسارع نمو اقتصادها و ارتفع حجم صادراتها.



المصدر: قوانين المالية من السنوات 2010 إلى 2017

تمثل خدمة الدين² (الداخلي و الخارجي) 18.1% من جملة نفقات الدولة المصادق عليها في سنة 2017. تقدر هذه النسبة ب 5825 مليون دينار في حين يخصص 5421 مليون دينار لنفقات التنمية أي أن كلفة أعباء تسديد الدين تساوي تقريبا كلفة التنمية مما يثبت تطابق منحنى نفقات التنمية و نفقات خدمة الدين في الرسم البياني أسفله.

في نفس الوقت، يصل الفارق بين موارد الاقتراض و نفقات التنمية إلى 2959 مليون دينار سيكون مآلها نفقات التصرف. أي أن الدولة تمويل نفقات عادية بموارد غير عادية، مما يعكس سياسة تداين غير ناجعة.

2. تتمثل خدمة الدين في مجموع أصل القروض ونسب فوائدها، وتمثل الكلفة الجملية للدين.

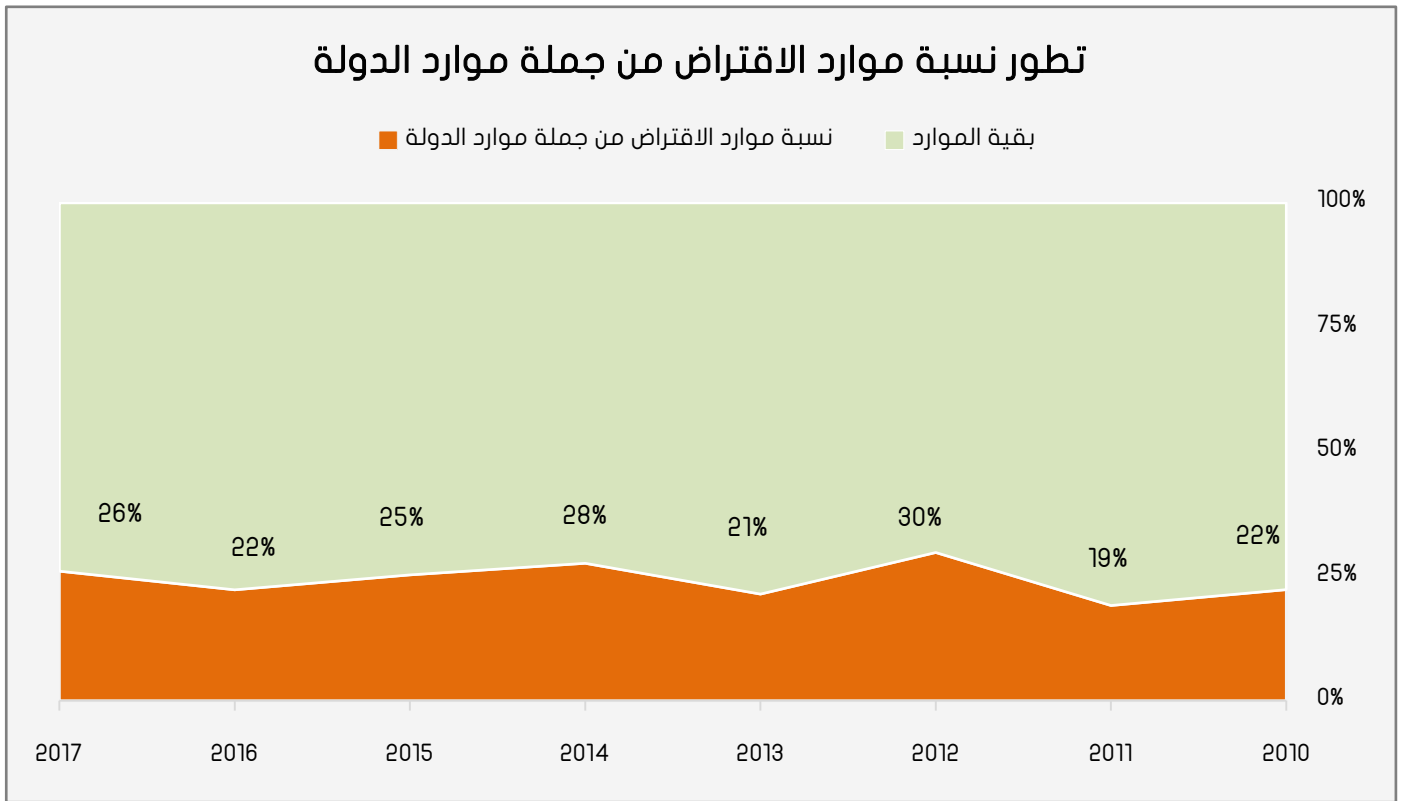


الدين العمومي

كلفة الدين العمومي:

تشكّل موارد الاقتراض 26% من الموارد الجمليّة لسنة 2017 مقابل 22% في 2016. ارتفعت موارد الاقتراض (الداخلي و الخارجي) بزائد 4% بين عامي 2016 و 2017. مع الذكر أنها سجلت في 2012 رقما قياسيا حيث مثل الاقتراض 30% من ميزانية الدولة.

منذ سنة 2010، تمثل موارد الاقتراض في معدلها ما يوازي ربع ميزانية الدولة (24.3%). يعطي هذا فكرة على أهمية الموارد المتأتية من الاقتراض وعلى مدى ثقلها على الميزانية.



المصدر: قوانين المالية من السنوات 2010 الى 2017

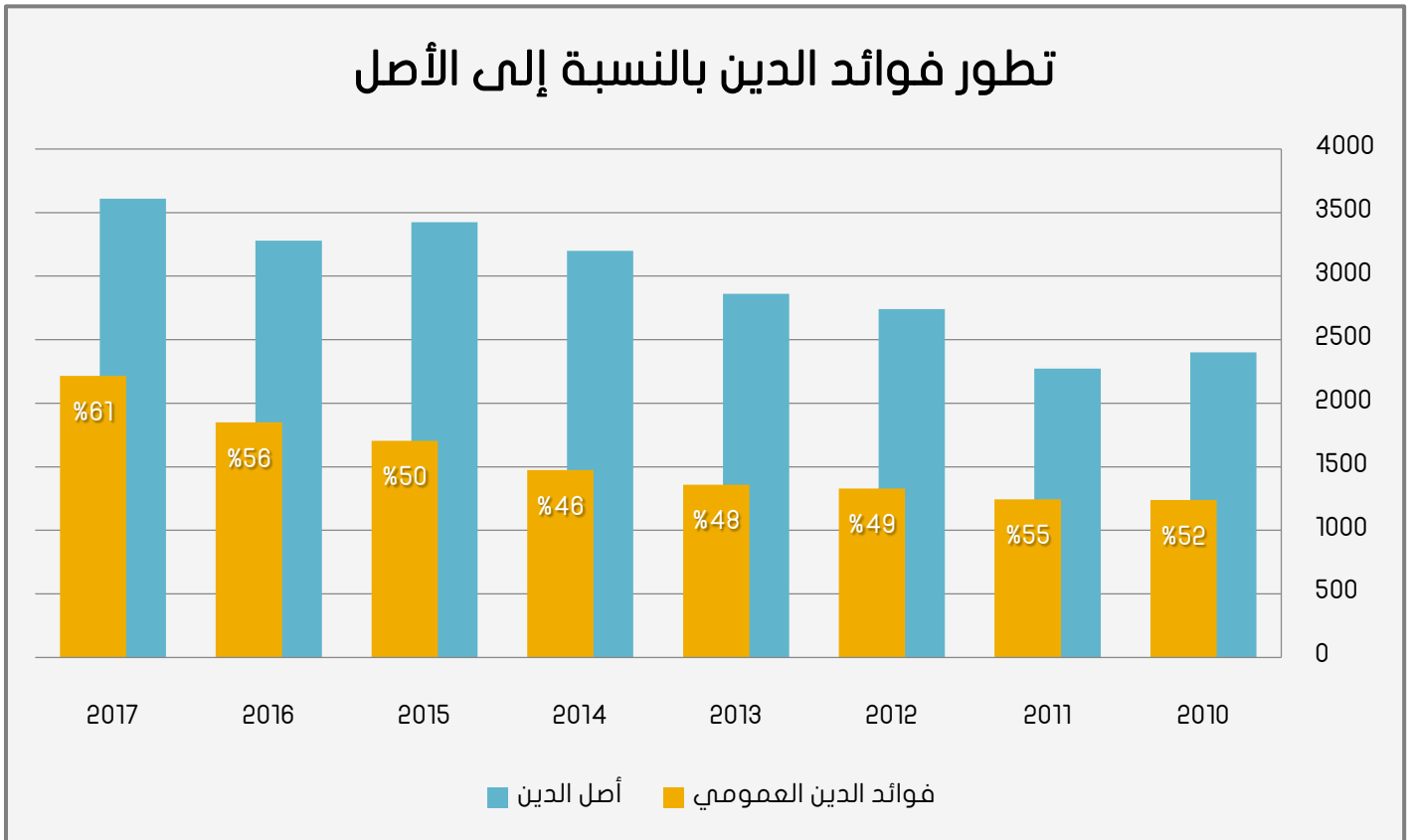
فضلا عن هذا، فإن الاقتراض مكلف وكلفته تتزايد من سنة إلى أخرى في تونس وهذا يعود إلى عدة عوامل أهمها تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية عقب الثورة، وبالتالي تراجع ثقة المستثمرين في الاقتصاد التونسي ومدى قدرته على احترام التزاماته. كما تساهم عدة مشاكل هيكلية في ارتفاع كلفة الدين بطريقة غير مباشرة بعرقلة استراتيجيات التصرف في الدين العمومي والتقليص من كلفته، وتتعلق هذه المشاكل أساسا بحوكمة الدين وإدارته وهذا ما سنبينه لاحقا.

تتجسد كلفة الدين العمومي في مقدار فوائد الدين التي تسددها الدولة كل سنة بالإضافة إلى أصل الدين.



الدين العمومي

كلفة الدين العمومي:



المصدر: قوانين المالية من السنوات 2010 الى 2017

يبرز الرسم البياني أعلاه فوائد الديون التي يتوجب على الدولة دفعها كل سنة كنسبة مئوية من مقدار أصول الدين التي يتوجب إرجاعها في نفس السنة.

ارتفعت هذه الفوائد إلى 60% من الديون الرئيسية التي سيتم سدادها في 2017 و هذا يعني أن تونس ستدفع 1.6 مرات دينها الرئيسي. واتخذ هذا الضارب منحا تصاعديا منذ سنة 2014 حيث ارتفع من 1.46 في 2014 الى 1.56 في 2016، إلى أن يصل إلى 1.6 في عام 2017.

بعبارة أخرى، يتم إبرام القروض مؤخرًا (والتي متوسط مدة سدادها 6 سنوات) من اتفاقيات ثنائية و متعددة الأطراف أو من السوق المالي الدولي بظروف غير تفضيلية أي بنسب فائدة في ارتفاع متواصل.



الدين العمومي

كلفة الدين العمومي:

تقيم وكالات التقييم الديون العمومية للبلدان مع الأخذ بعين الاعتبار معايير فنية و مالية أساسا. يوجد معيار وحيد نوعي يتم اعتماده من طرف هذه الوكالات هو معيار الاستقرار السياسي، ليتم بعد ذلك تقييم ملاءة الدول أي قدرتها على سداد ديونها بناء على كل هذه المعايير.

عموما، كلما انخفض التقييم السيادي لبلد ما ارتفع احتمال إفلاسه في منظور المستثمرين على الأقل، وخاصة المستثمرين المتفطنين إلى مثل هذه التصنيفات و الذين يركزون اختياراتهم الاستثمارية عليها.

منذ سنة 2010، ما انفكت الوكالات الأربع الكبرى (R&I, Fitch, Moody's, S&P) تخفض التقييم السيادي لتونس خاصة بين سنتي 2010 و 2013 حيث شمل هذا التقييم أحيانا تخفيضين أو ثلاث للوكالة الواحدة، بلغ مجموعها 9 تدهورات للتقييم السيادي. هذا ليس بغريب خاصة و أن تلك الفترة قد تميزت بهشاشة اجتماعية وسياسية كبرى عقب الثورة. أدت هذه التخفيضات الى تضخم مدفوعات فوائد الدين لتصل إلى 60% من أصل الدين.

من الجدير بالذكر أنه منذ سنة 2014، تباطأت وتيرة التخفيضات السيادية حيث شهدت تونس 2 تخفيضات فقط من قبل كل من المؤسسات R&I في 2015 و Fitch في 2017 مقابل 9 تخفيضات بين 2011 و 2014. مع العلم أن الحكومة التونسية طلبت من وكالة Standard & Poor's التوقف عن تقييم تونس منذ اواخر 2013.

2 تخفيضات

9 تخفيضات

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
		BB+	BBB-	BBB-	BBB-	BBB	A-	R&I
B+	BB-	BB-	BB-	BB-	BB+	BBB-	BBB	Fitch
	Ba3	Ba3	Ba3	Ba3	Baa3	Baa3	Baa2	Moody's
-	-	-	-	B	BB	BBB-	BBB-	S&P's

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية



الدين العمومي

حوكمة الدين في العالم:

تهدف حوكمة الدين العمومي إلى ضبط استراتيجيات توفيق بين تلبية الاحتياجات المالية للدولة و تسديد التزاماتها بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط والطويل.

حسب منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي³ (OECD)، ترمي إدارة الدين العمومي إلى ثلاث أهداف رئيسية: تلبية الحاجيات من الاقتراض، الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطرة والتقليص من حدة خدمة الديون.

لا تقتصر منظومات التصرف في الدين العمومي على نشر تقارير حول المالية العمومية فحسب، بل تعطي أيضا مصداقية لسياسات التداين المنتهجة من خلال تركيز عمليات الرقابة على عدة مستويات: داخليا من قبل مؤسسة إدارة الدين العام، من قبل الحكومة أو وزارة المالية ومن قبل رقابة خارجية مستقلة (مدقق حسابات أو شركة تدقيق).

توجد عدة نماذج لحوكمة الدين العمومي في العالم تختلف هيكلتها و صيغها القانونية من دولة إلى أخرى، و تندرج هذه التجارب في نماذج رئيسية تتلخص في الجدول التالي:

النقائص	الخصائص	النموذج
إمكانية تضارب في الأهداف	وظائف التصرف في الدين مجمعة في إدارة أو عدة إدارات صلب وزارة المالية	حوكمة وزارية
	أهداف التصرف في الدين تحدد على مستوى تنفيذي	
إمكانية تضارب في الأهداف	إدارة التصرف في الدين مدرجة بهيكله البنك المركزي	حوكمة البنك المركزي
	إستراتيجية الدين و أهدافها مقرنة بالسياسة النقدية للبلاد	
إستراتيجية الدين وأهدافها تصاغ وتنبور على مستوى المؤسسة المستقلة تحت موافقة وزارة المالية	وظائف التصرف في الدين مجمعة في مؤسسة مستقلة	حوكمة مؤسسة مستقلة
	مستوى عال من الشفافية في مختلف محطات التصرف في الدين	

المصدر: K. Marchewka-Bartkowiak, Public debt management. Theory and practice in the EU countries

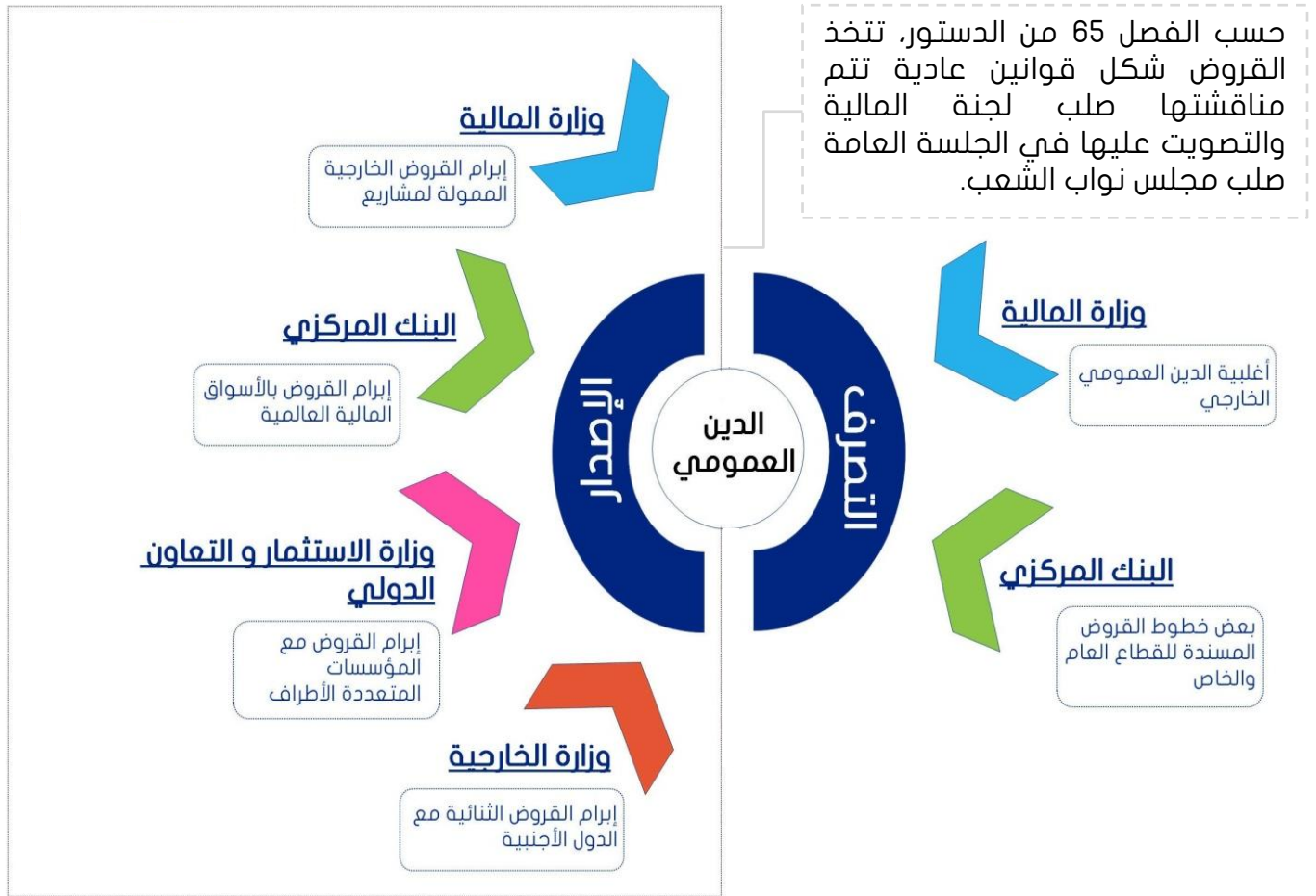
3. هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة تحدد الممارسات الجيدة و تنسق السياسات المحلية والدولية.



الدين العمومي

حوكمة الدين في تونس:

في تونس، بالرغم من وجود إدارة مخصصة للتصرف في الدين صلب وزارة المالية فإن المتدخلين في وضع إستراتيجية التصرف في الدين واختيار الأطراف المانحة كثر: وزارة الخارجية، وزارة الاستثمار والتعاون الدولي والبنك المركزي. هذا من شأنه أن يعتم الرؤية ويقص من مهام وزارة المالية التي ليس بإمكانها قيادة أهدافها بطريقة سلسلة ومستقلة. نقدم إليكم رسماً يوضح مستوى تدخل كل طرف في سياسة الاقتراض في تونس:

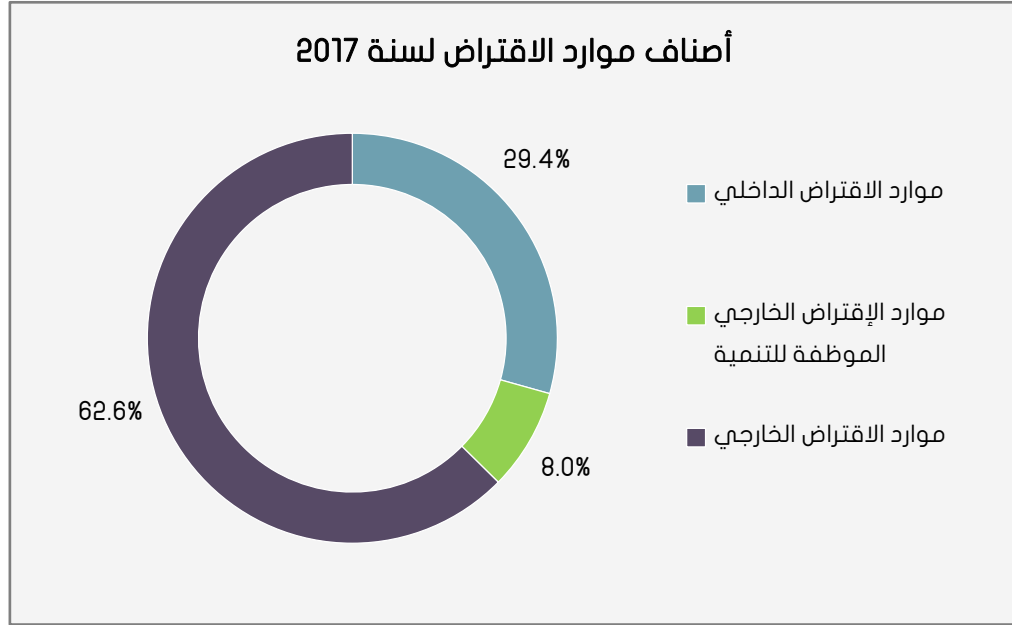


حوكمة الدين في تونس

تبعاً لهذا فإن إحالة الوظائف المتعلقة بإصدار الدين والتصرف فيه إلى وكالة مستقلة لإدارة الدين العمومي يعتبر من الممارسات الفضلى للمالية العمومية لكونه يقطع مع تشابك المتدخلين في ضبط استراتيجية الدين العمومي و يؤسس لحوكمة جديدة تبعث على الثقة والاحترام بين المستثمرين وأهم فاعلي السوق المالية، حيث تنفرد هذه الوكالة بتقدير نسبة المخاطرة لكل دين واختيار الزمن المناسب للاقتراض، العملة المختارة، الطرف المانح، الجدولة وكل الظروف التفاضلية التي تتعلق بالدين.

الدين العمومي

الدين العمومي و التنمية:



المصدر: قانون المالية 2017

تشير تركيبة الدين العمومي في 2017 إلى أن حوالي 70% من إجمالي القروض متأتية من مصادر خارجية، منها 8% من القروض الخارجية الموظفة مباشرة في التنمية، وحوالي 30% متأتية من الاقتراض الداخلي و المحلي.

يتم الاقتراض من السوق الداخلية بمعدل نسبة فائدة يساوي 6.8% مع معدل مدة سداد تساوي 5.77 سنة بينما تبرم عقود القروض الخارجية بمعدل نسبة فائدة يساوي 2.7% يتم تسديده على مدى 7.55 سنة (بغض النظر عن سعر العملة). ففي حين أن ظروف التداين الخارجي تبدو أكثر تفضلية من ناحية نسب الفائدة، إلا أنها تسدد بالعملة الصعبة مما يساهم في زيادة الضغط على طلب العملة التي يرتفع سعرها بصفة متواصلة مقارنة بالدينار التونسي وهذا يخل بالتوازنات النقدية للبلاد.

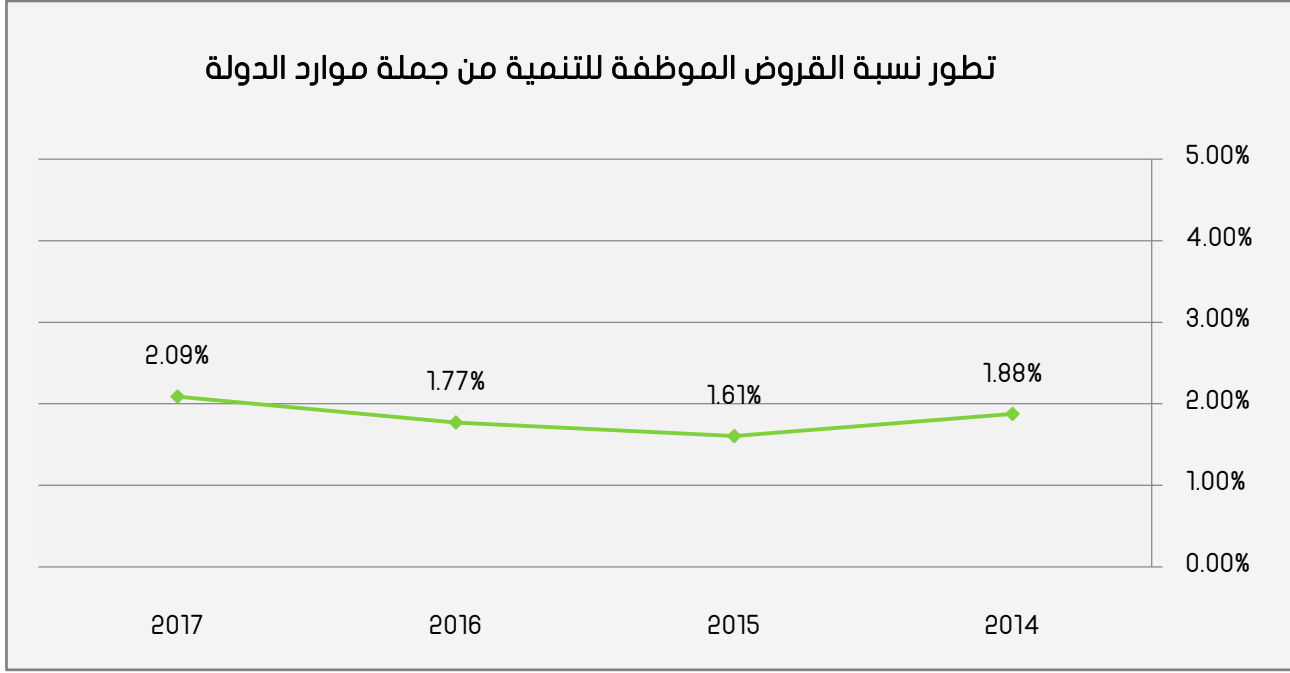
تخضع موارد الاقتراض كغيرها من الموارد إلى المبادئ العامة للمالية العمومية من ذلك مبدأ وحدة الحساب الجاري و مبدأ عدم تخصيص الموارد للنفقات. يعني هذا أن جميع القروض المبرمة تدخل في الحساب الجاري و تنصهر مع الموارد الأخرى ليتم استخدامها في مختلف حاجيات الميزانية كنفقات التسيير منها الأجور، و نفقات التنمية و تسديد القروض.



الدين العمومي

الدين العمومي و التنمية:

تخرج القروض الموظفة للتنمية عن مبدأ عدم تخصيص الموارد للنفقات و تخصص مباشرة و كليا إلى مشاريع تنموية وفقا لشروط تحددها الجهة المانحة.



المصدر: قانون المالية 2017

في حين أن حصة القروض الموظفة للتنمية تساوي 8% من إجمالي القروض المبرمة، فإن نسبتها من جملة موارد الدولة لا تمثل إلا 2%.

يرتبط هذا بشكل كبير بنسبة تقدم انجاز المشاريع العمومية لأن القروض الموظفة هي قروض تقتضي من الدولة أن تخصصها لمشاريع معينة. فبالرغم من ارتفاع ميزانية وزارة التجهيز بزائد 58.9% مقارنة بسنة 2016 فإن نسبة تقدم انجاز المشاريع العمومية لم تتجاوز الـ 29.7%³، وهذا يعود إلى المشاكل الهيكلية و مشاكل الحوكمة التي تعيشها الإدارة التونسية منها عدم قدرتها على إدارة ملفات الانتزاع للمصلحة العمومية بطريقة أنجع، و ببطء الإصلاحات الإدارية الهيكلية.

أكدت مداخلة مستشارة التشريع برئاسة الحكومة هذه الصعوبات التي تواجه إنجاز المشاريع، خلال مناقشة قانون الانتزاع للمصلحة العمومية في مجلس نواب الشعب بتاريخ 5 ماي 2015:



- الانتزاع يهدف بالأساس لإحداث مشاريع ذات مصلحة عامة.
- تتطلب ملفات الانتزاع عادة 3 سنوات فما فوق لحلها. تعطل و تأخر هذه الملفات يؤثر سلبا على إتمام المشاريع و من شأنه تحميل أعباء مالية إضافية على الدولة.

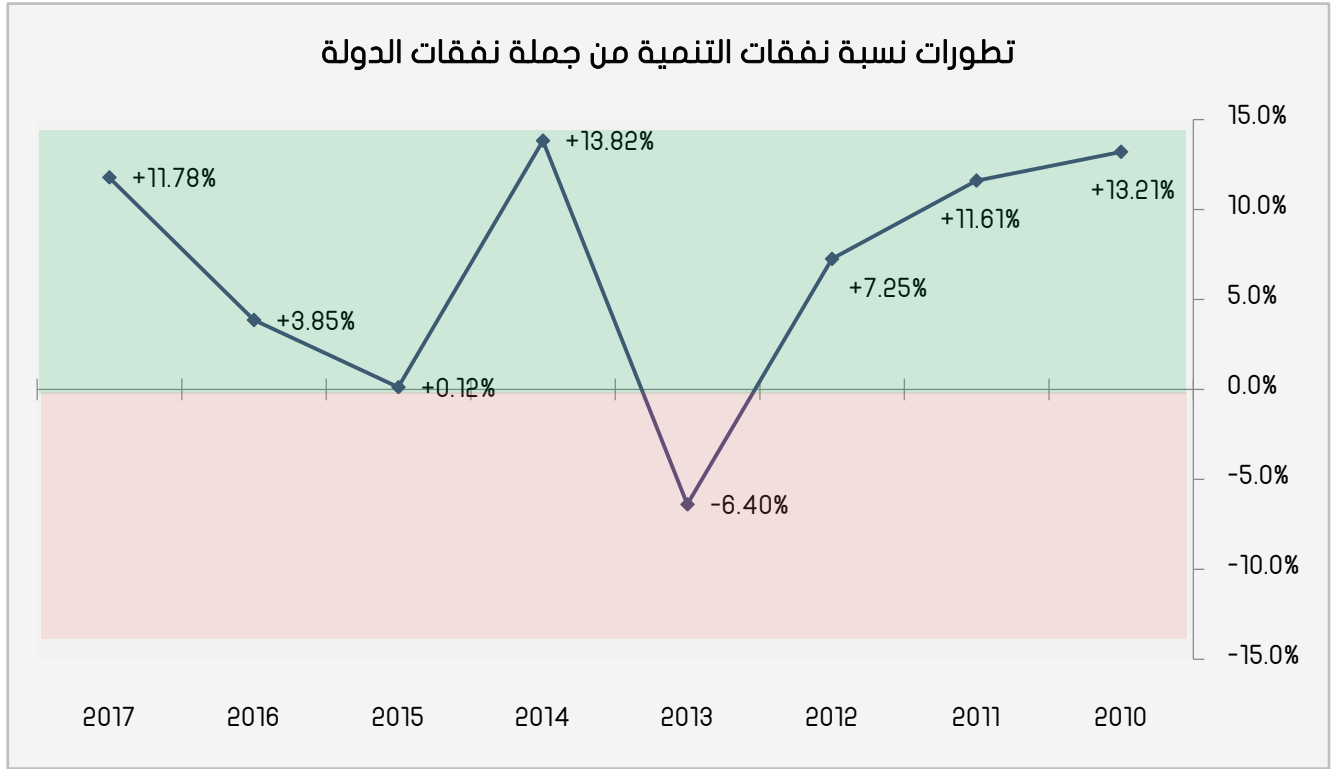
المصدر: مناشير البوصلة على موقع majles.marsad.tn

3. حسب مؤشر قيس الأداء لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية: الإعتمادات المفتوحة دفعا x 100 / التكلفة المحيطة.



الدين العمومي

الدين العمومي و التنمية:



المصدر: قوانين المالية من السنوات 2010 إلى 2017

نقدم أعلاه تطور نفقات التنمية من ميزانية الدولة من سنة إلى سنة منذ 2010 ونلاحظ نموا سلبيا لنفقات التنمية إلى أن سجلت تراجعا حادا في 2013، ارتفعت بعده بزائد +13.8% بين 2013 و 2014، بقيت نفقات التنمية من بعدها على حالها حيث زادت ب +0,12% فقط. ترتفع نفقات التنمية ب+11,78% مقارنة ب 2016 و هذا حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2017.

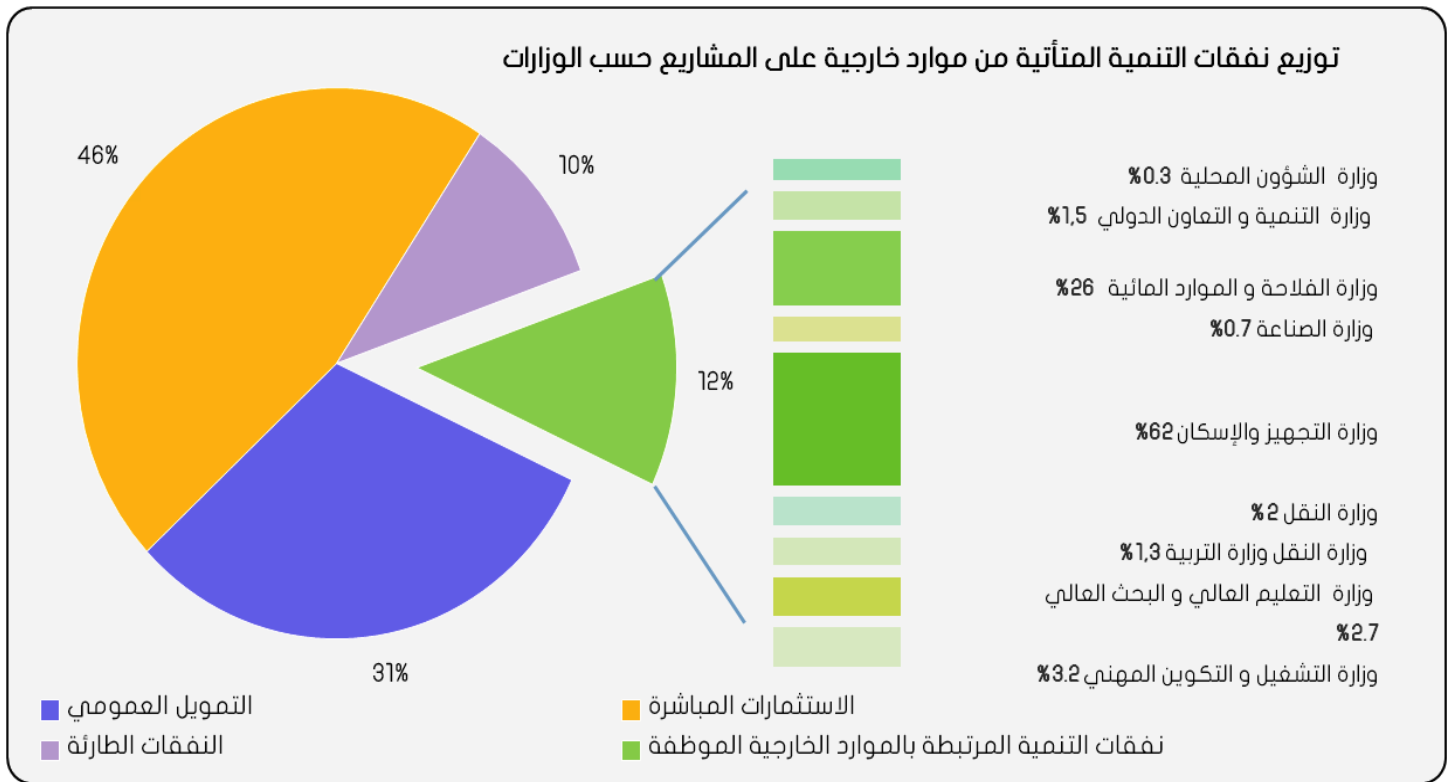
تشهد نفقات التنمية عبر السنين ارتفاعات و انخفاضات مفاجئة و غير منتظمة و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على تذبذب السياسة الاستثمارية للبلاد و عدم استقرارها على نسق معين، و هذا ما من شأنه أن يعقد وضعية المديونية و أن يقلص من هامش التحكم في عجز الميزانية.



الدين العمومي

الدين العمومي و التنمية:

يقدم الرسم البياني أدناه مصاريف التنمية موزعة حسب أنواعها و طبقا للتقسيم الجاري به العمل في قانون المالية: الاستثمارات المباشرة، التمويل العمومي، النفقات الطارئة و نفقات التنمية المتأتية من قروض خارجية موظفة.



المصدر: قانون المالية 2017

و تساهم نفقات التنمية المتأتية من تمويل خارجي ب 12٪ من جملة نفقات التنمية في حين تساهم الاستثمارات المباشرة ب 47٪ أي القسط الأكبر.

بحكم طبيعتها، تظل نفقات التنمية من خاصية التكرار فهي تختلف شكلا و مضمونا من سنة إلى أخرى، و لهذا السبب فإن القانون الأساسي للميزانية قد ميز بين عدة فئات من النفقات:



الدين العمومي

الدين العمومي و التنمية:

اعتمادات التعهد وهي التي تمتد على العديد من السنوات، وتعطي لمحة شاملة عن الإنفاق الجملي للبرنامج وهي تنبثق عادة عن المخطط الخماسي أو الثلاثي للتنمية، و بالتالي فهي لا تعد تدفقا ماليا حقيقيا من خزينة الدولة.

اعتمادات الدفع وهي التي تخضع إلى مبدأ سنوية الميزانية، أي أن المبالغ المرصودة لها تخص السنة ذاتها التي سيتم فيها التقدم في تنفيذ المشروع أو البرنامج، وهي تعد تدفقا ماليا حقيقيا من خزينة الدولة.

و بالتالي فإن المبالغ المرصودة لنفقات التنمية ترتبط ارتباطا كبيرا بنسبة تنفيذ المشاريع العمومية، واستنادا لتلك النسب تفتح وزارة المالية أقساط سنوية من القروض الموظفة للتنمية. لهذا السبب كلما تحسن مردود انجاز المشاريع كلما كان نصيب القروض الموظفة للتنمية أرفع.

نلاحظ أنه لسنة 2017، تحظى وزارة التجهيز والإسكان والتخطيط العمراني بأكبر نصيب من الاعتمادات الموظفة للتنمية و المتأتية من الخارج بمبلغ 419 مليون دينار، تليها وزارة الفلاحة بـ 176.7 مليون دينار. يفسر ذلك بالكلفة المرتفعة لمشاريع البنية التحتية.

تقدر جملة المبالغ المرصودة التي تتعهد بها الدولة لكافة المشاريع و التي تخص الوزارات المذكورة في الرسم البياني بـ 1093.7 مليون دينار، ستصرف منها 673.4 مليون دينار عمليا في 2017.



الدين العمومي

مستويات التداين في العالم:

أكثر البلدان تدايناً في العالم هي اليابان (230٪)، اليونان (177٪)، لبنان (134٪)، جامايكا (133٪)، إيطاليا (132٪) و البرتغال (130٪) كما تسجل هذه البلدان تحديداً نسب نمو تتراوح بين الضعيفة جداً أو السلبية أحياناً.

كلما ارتفعت نسبة الديون الغير مسددة من الناتج الداخلي الخام كلما تأخر موعد تسديد تلك الديون. فعلى سبيل المثال، إذا كانت تلك النسبة تساوي 100% لبلد ما فإنه بإمكانه نظرياً تسديد جميع ديونه في سنة واحدة هذا إذا خصص البلد جل ناتجه الداخلي الخام لتسديد الدين، و الحال أنه عادة و واقعياً، تخصص الدول ما بين 5% و 10% فقط من الناتج الداخلي الخام لتسديد قروضها مما يجعل هذه العملية تمتد على عشرات السنين.

تستنتج بعض دراسات صندوق النقد الدولي أن مستويات التداين المرتفعة في بعض الدول ترتبط جذرياً بأنساق نمو متقلبة و غير مستقرة. و بالتالي فإن هذه البلدان ذاتها التي تكون أكثر عرضة للانهييار أينما حلت أزمة اقتصادية. يترتب عن هذا أن التداين الضخم في حد ذاته لا يبعث على القلق بينما الأسباب الكامنة و المتعلقة بطبيعة الاقتصاد هي التي من شأنها أن تجعله خطراً.

نذكر على سبيل المثال و في هذا الاتجاه الاقتصاد الألماني الذي يسجل فائضاً في ميزانيته منذ سنة 2014، و مع هذا فألمانيا تقتصر بنسبة 71٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يذلل هذا على أن الاقتراض يمثل في بعض الدول ذراع نمو بأتم معنى الكلمة. كما تشهد ألمانيا نمواً اقتصادياً بطيئاً للغاية فناتجها الداخلي الخام ينمو بـ 0.4% سنوياً فقط، إلا أن مقداره الخام (الثروة المنتجة سنوياً) يعد مرتفعاً و يصنف الرابع عالمياً، كما أنها تصنف ثالث قوة تجارية عالمية.

في الخلاصة، لا يمكن أن نقتصر على الإشارة إلى ارتفاع نسب التداين أو عمق العجز في الميزانية عندما نقيم الوضع الاقتصادي لأي بلد، فالعديد من البلدان تنمو و تتقدم من خلال العجز كحافز للتنمية، و أخرى تقتصر بنسب عالية و في ميزانيتهائها فائض.

يعني هذا أنه علينا أن نربط مديونية الدولة التونسية بقدرتها على امتصاص ديونها و التحكم فيها من عدمها، و هذا يرتبط أيضاً بحجم الثروة المنتجة وسرعة نموها من سنة إلى أخرى، كما أنه له علاقة بالقوة التجارية للبلاد وبقدرتها على إدخال العملة الصعبة عبر التصدير و تحويلات التونسيين المقيمين في الخارج و مداخل العملة الصعبة المتأتية من السياحة.

لا مشكل في عدم تحقق الأهداف المرسومة لتقليص العجز خاصة في ظروف اقتصادية صعبة و مناخ اقتصادي و مالي متقلب شرط أن تحرص الدول على أن يتم في نفس الوقت تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة، لأنه بمجرد تعافي المناخ الاقتصادي العالمي و الخروج من موجة الأزمات يختفي الدين الهيكلي و العجز الهيكلي.



الجمعية
القومية
للحقوق
الإنسانية

3. التوصيات



التوصيات

في شفافية المعلومات المتعلقة بالدين:

رغم توفر بعض المعلومات المتعلقة بالدين على موقع وزارة المالية وموقع البنك المركزي التونسي والمقدمة في شكل معطيات عامة، تبقى عديد التفاصيل المهمة غير متوفرة. لذلك وجب إدراج المعلومات كاملة حول التداين الداخلي والخارجي (الأطراف المقرضة، الجدولة، المبالغ، نسب الفائدة...) بتفاصيلها التاريخية والحالية لإعطاء صورة واضحة عن واقع المديونية.

كما وجب توفير كل هذه المعلومات بتفاصيلها في باب الدين العمومي في مشروع ميزانية الدولة وذلك لتمكين نواب الشعب من ممارسة دورهم الرقابي و لتحسين قدرتهم على مساءلة السلطة التنفيذية. في هذا الاتجاه، نقترح أن يقدم باب الدين العمومي في جزء مستقل كما هو الحال بالنسبة لباقي أبواب الميزانية (الرئاسات والوزارات والهيئات)، عوضا عن الإكتفاء ببضعة ورقات مختزلة المحتوى في مشروع الميزانية.

في حوكمة الدين:

تتدخل عديد الأطراف (وزارة المالية، وزارة شؤون الخارجية، البنك المركزي ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي) وتتشابك صلاحياتها في التصرف في الدين العمومي وخاصةً الخارجي منه. فرغم وجود إدارة عامة للتصرف في الدين العمومي والتعاون المالي صلب وزارة المالية دورها التصرف في القروض وتقديم توجيهات عامة للدين، يبقى لهذه الإدارة مجال محدود في ضبط إستراتيجية للدين واختيار الأطراف لتوجه نحو حوكمة جديدة للدين عن طريق بعث وكالة وطنية للدين تعنى بجميع المراحل و المهام المتعلقة بالتداين العمومي على غرار ما هو معمول به في عديد الدول. المانحة أمام تشتت المتداخلين في هذا الإطار، توصي البوصلة با



التوصيات

في متابعة السياسة المالية المنتهجة:

تفتقد قوانين المالية إلى رؤية واضحة حول السياسات المالية التي تنتهجها الدولة خاصة في ما يتعلق بسبل تقليص عجز الميزانية والعجز التجاري وعجز الحساب الجاري، والتحكم في المديونية المشطبة. لهذا، تقترح البوصلة على الجهات التنفيذية وخاصة وزارة المالية أن تدرج أهدافا ملموسة ورقمية على مدى ثلاث سنوات أو أكثر في مشاريع قوانين المالية وترسم هذه الأهداف منهجية الدولة وسياستها في تقليص عجز الميزانية. نذكر أن هذا المقترح يمكن أن يناقش مع مشروع القانون الأساسي للميزانية الذي يؤسس بطبعه لسياسة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

في المقترحات التقنية:

تقترح البوصلة بناء على التحليل الذي قدم في هذا التقرير للوضع الاقتصادي مجالات العمل والتغيير التي من شأنها أن تحسن المؤشرات الاقتصادية الكبرى، وأهمها:

❖ التأكيد على أن التداين لغاية التنمية أمر مقبول شريطة أن يكون نسق زيادة الثروة المنتجة أسرع من نسق الاقتراض مما يقتضي من الدولة تحسين نسبة التقدم في انجاز المشاريع التنموية وبالتالي تمكين ميزانية الدولة من توظيف مبالغ أكبر من القروض الخارجية في التنمية مباشرة.

❖ التوجه تدريجيا نحو تركيبة للتداين يخصص فيها قسط أوفر للاقتراض الداخلي مقارنة بالاقتراض الخارجي نظرا لكونه لا يتأثر بتدهور سعر الدينار وبالتالي لا يثقل عاتق الدولة كثيرا عند تسديد الديون، ويقتضي هذا تحسين سيولة السوق الداخلية لسندات الخزينة لتمكينها من استيعاب عدد أكبر من المعاملات، هذا مع التركيز على حيادية البنك المركزي وأهمية حماية مصلحة الدولة أمام مصالح المؤسسات المختصة في سندات الخزينة.

❖ بذل مزيد من الجهود لتقوية القدرة التصديرية للبلاد وذلك عبر تشجيع خلق الشركات المصدرة وفرض حواجز جمركية وغير جمركية لتعديل الميزان التجاري مع بعض الدول، والاتجاه نحو أسواق جديدة حفاظا على ملاءة الاقتصاد التونسي وتغذية احتياطي العملة الصعبة وبالتالي تحسين قدرته على تسديد الديون الخارجية المكلفة.

المقرض	المبلغ	نسبة الفائدة	السداد	الغرض
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	93 مليون اورو	0,94%	32,5 سنة و 6 سنوات امهال	تمويل مشروع التصرف المندمج في المناطق الأقل نموا
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	21.6 مليون اورو	EURIBOR + 0.91%	18 سنة و 5 سنوات مهلة	تمويل مشروع تطوير المنظومات الفلاحية من أجل التنمية المحلية بولاية سليانة
مجموعة من البنوك الأجنبية	99.444 مليون اورو	EURIBOR + 0.75%	24 سداسية	تمويل مشروع إنجاز محطة توليد الكهرباء بالتريبتين الغازيتين ببوشمة
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	46.5 مليون اورو	EURIBOR + 1%	18 سنة و 4 سنوات مهلة	المساهمة في تمويل مشروع نقل الكهرباء
البنك الأوروبي للاستثمار	123 مليون اورو	1.52% أو EURIBOR + 47 bp	30 سنة و 5 سنوات إمهال	تمويل "فنطرة بنزرت"
الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار	82 مليون اورو	1,86%	15 سنة و 5 إمهال	تمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بالزرات بولاية قابس
البنك الأوروبي للاستثمار	46.5 مليون اورو	1,46%	25 سنة 4 إمهال	لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع نقل الكهرباء
البنك الأوروبي للاستثمار	69.9 مليون اورو	1.32% أو EURIBOR +46 bp	20 سنة و 5 سنوات إمهال	تمويل برنامج الحد من التلوث بالبحر الأبيض المتوسط
الوكالة الفرنسية للتنمية	60 مليون اورو	1,62%	20 سنة و 7 إمهال - سداسي	تمويل القسط الأولي من برنامج التطهير الرامي للحد من التلوث بالبحر الأبيض المتوسط
البنك الهولندي ABN-AMRO	39.924 مليون اورو	EURIBOR + 0.8%	10 سنوات	تمويل اقتناء خافرتين لأعالي البحار لفائدة وزارة الدفاع الوطني
الوكالة الفرنسية للتنمية	50 مليون اورو	2,50%	20 سنة و 7 سنوات إمهال	تمويل برنامج التأقلم مع المتغيرات المناخية بالمناطق الريفية
الاتحاد الارزبي	500 مليون اورو	أقل من 1.5% سنويا	15 سنوات	برنامج المساعدة الماكرومالية AMF II
السوق المالية الأوروبية	850 مليون اورو	5,75%	دفعة واحدة بعد 10 سنوات	حساب الخزينة
البنك الدولي	500 مليون دولار	LIBOR + 2%	28 سنة و 5 سنوات إمهال	دعم سياسات التنمية القائمة على زيادة الأعمال
الوكالة الفرنسية للتنمية	45 مليون اورو	1,41%	15 سنة و 5 سنوات امهال	لفائدة المجمع الكيميائي التونسي للمساهمة في تمويل برنامج التأهيل البيئي
البنك الإفريقي للتنمية	123.7 مليون اورو	EURIBOR - 0.186%	25 سنة و 7 سنوات امهال	تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب (المرحلة II
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	16.2 مليون اورو	بين 0.4% و 0.5%	20 سنة و 5 سنوات امهال	المساهمة في تمويل مشروع تونس الشمالية
السوق المالية الأمريكية	500 مليون دولار	1,42%	5 سنوات	حساب الخزينة
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	50 مليون دينار كويتي	3%	6 سنوات	تمويل مشروع إنشاء سدي السعيدة والقلعة الكبرى
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	64.3 مليون اورو	1,40%	27 سنة و 5 سنوات امهال	تمويل مشروع التعليم العالي من أجل دعم التشغيلية
البنك الإفريقي للتنمية	268 مليون اورو	متغيرة	25 سنة و 7 سنوات امهال	بتمويل برنامج دعم تعصير القطاع المالي
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	20 مليون دينار كويتي	1,50%	25 سنة	إعادة تأهيل وتطوير منظومات لمياه الشرب
صندوق النقد الدولي	2.9 مليار دولار	2%	4 سنوات	في إطار برنامج تسهيل الصندوق الممدد

2017

2016

المقرض	المبلغ	نسبة الفائدة	السداد	الغرض
الصندوق السعودي للتنمية	483.75 مليون ريال سعودي	2%	20 سنة و 5 سنوات امهال	تمويل مشروع " إنشاء محطة كهرباء المرناقية".
البنك الاوروبي للاستثمار	150 مليون اورو	2% أو متغيرة	25 سنة و 7 سنوات امهال	المساهمة في مشروع تعصير الطرقات II
البنك الإفريقي للتنمية	144 مليون اورو	0,40%	20 سنة و 5 سنوات امهال	دعم التنمية الجهوية وإحداث مواطن الشغل
البنك الإفريقي للتنمية	46.12 مليون اورو	0,40%	20 سنة و 5 سنوات امهال	تمويل مشروع تطوير البنية للطرقات
البنك الإفريقي للتنمية	144 مليون اورو	0,40%	20 سنة و 5 سنوات امهال	تمويل مشروع تطوير البنية للطرقات
الوكالة الفرنسية للتنمية	24 مليون اورو	2,10%	20 سنة و 7 امهال	تمويل برنامج دعم التكوين والادماج المهني
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	455.5 مليون اورو	متغيرة أقل من 1%	34 سنة و 5.5 سنوات امهال	تمويل برنامج "الحوكمة والفرص والتشغيل"
البنك الاسلامي للتنمية	15 مليون دولار امريكي	1,50%	20 سنة و 5 سنوات امهال	تمويل مشروع تحسين التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي بولاية بنزرت
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	8.5 مليون دينار كويتي	2,50%	20 سنة و 4 سنوات امهال	تمويل مشروع الطريق الحزامية - 20 X المقطع الثاني
حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	100 مليون دولار	1%	10 سنوات و 5 سنوات امهال	-
السوق المالية اليابانية	50 مليار يان ياباني	1,61%	دفعة واحدة بعد 10 سنوات	حساب الخزينة
السوق المالية الأمريكية	500 مليون دولار	2,45%	دفعة واحدة بعد 7 سنوات	حساب الخزينة
البنك الأوروبي للإستثمار	70 مليون اورو	2%	20 سنة و 5 سنوات امهال	تمويل مشروع تعصير المؤسسات التربوية
المؤسسة الألمانية للقروض من أجل الإعمار	45 مليون اورو	3%	15 سنة و 5 سنوات امهال	تمويل مشروع تعصير المؤسسات التربوية
البنك الإفريقي للتنمية	20.65 مليون اورو	0,735%	20 سنة و 5 سنوات امهال	تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة يقابس 2
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	12 مليون و 600 ألف DTS/ 34 مليون دينار	1,12%	18 سنة و 3 سنوات مهلة	تمويل مشروع التنمية الزراعية الرعوية و القطاعات ذات الصلة بولاية مدين
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	217 مليون اورو	0,8%	29 سنة و نصف و 6 سنوات امهال	تمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	19.2 مليون اورو	EURIBOR	12 سنة و 6 سنوات امهال	تمويل مشروع تزويد المناطق الحضرية بالماء الصالح للشرب
البنك الاوروبي للاستثمار	50 مليون اورو	متغيرة	19 سنة و 4 سنوات امهال	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
صندوق النقد العربي	20 مليون دينار عربي (150 مليون دينار)	1,31%	4 سنوات و 2 سنوات امهال	تسهيل التصحيح الهيكلي للمالية العمومية
البنك الاوروبي للاستثمار	40 مليون اورو	ثابتة	20 سنة و 5 سنوات امهال	تمويل المشروع المندمج لازالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت
البنك الاوروبي للاستثمار	20 مليون دينار عربي حسابي	متغيرة	4 سنوات و 2 سنوات امهال	تمويل المشروع المندمج لازالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	25 مليون دينار كويتي	2,5%	20 سنة و 4 سنوات امهال	تطوير شبكة نقل وتوزيع الغاز الطبيعي
الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي	30 مليون دينار كويتي	3%	22 سنة و 6 سنوات امهال	تمويل مشروع سد ملاق العلوي
البنك الدولي	36.3 مليون اورو	متغيرة	23.5 سنة و 6.5 سنوات امهال	تمويل المشروع الثالث لتنمية الصادرات
البنك الدولي	250 مليون دولار	1%	15 سنة و 5 سنوات امهال	تدعيم الحوكمة الاقتصادية
الوكالة الفرنسية للتنمية	30 مليون اورو	EURIBOR + 75bp	20 سنة و 7 سنوات امهال	تمويل برنامج تطهير الأحياء الشعبية

2015

2014

المقرض	المبلغ	نسبة الفائدة	السداد	الغرض
البنك الاوروبي للاستثمار	200 مليون اورو	2,57%	15 سنة و 4 سنوات امهال	لفائدة مؤسسات القرض التونسية
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	72.6 مليون اورو	متغيرة	29 سنة و 6 سنوات امهال	مشروع تنمية المؤسسات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	181.3 مليون اورو	متغيرة	30 سنة و 6.5 سنوات امهال	تمويل برنامج الحكومة والفرص والتشغيل
الوكالة الفرنسية للتنمية	20 مليون اورو	EURIBOR + 0.83%	20 سنة و 7 سنوات امهال	تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب
البنك الألماني لإعادة البناء	60 مليون اورو	4%	15 سنة و 5 سنوات امهال	انجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة
صندوق النقد الدولي	1.7 مليار دولار	1%	2 سنوات	في إطار برنامج اتفاقات الاستعداد الائتماني
بنك قطر الوطني (مجموعة QNB)	500 مليون دولار	3%	الأصل دفعة واحدة بعد 5 سنوات والفائدة سنويا	حساب الخزينة
الاتحاد الأوروبي	300 مليون اورو على 3 أقساط	0,50%	12 سنوات	برنامج المساعدة الماكرومالية AMF I
البنك الدولي	500 مليون دولار	1%	34 سنة و 5.5 سنوات إمهال	دعم سياسات التنمية والحوكمة والتشغيل

2013

أهم الإصلاحات التي ينص عليها صندوق النقد الدولي كشرط لتسريح أقساط القروض:

يقترح صندوق النقد الدولي على الدولة التونسية عدة إصلاحات تتعلق بالمالية العمومية كشرط لتسريح أقساط من الديون المبرمة معه.

فيما يلي حزمة من أهم الإصلاحات المنصوص عليها منذ سنة 2009 والتي يتم إعادة اقتراحها على الدولة التونسية:

الإصلاحات	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
التحكّم في الأجور			✓	✓	✓	✓	✓
جعل سعر الصرف أكثر مرونة		✓	✓	✓	✓		✓
إصلاح الجباية على الشركات			✓	✓		✓	
إصلاح المنظومة البنكية	✓		✓	✓	✓	✓	✓
إعادة هيكلة البنوك العمومية			✓		✓	✓	✓
إصلاح قانون البنك المركزي التونسي	✓		✓	✓	✓	✓	✓
إصلاح الوظيفة العمومية				✓	✓	✓	✓
إصلاح منظومة الدعم	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
تعزيز وتنويع التكوين المهني			✓			✓	



معجم

عجز الميزانية: هو الفارق السلبي الذي يحصل بين الموارد الذاتية للدولة و نفقاتها دون احتساب نفقات تسديد الديون.

العجز العمومي: يأخذ بعين الاعتبار عجز المنشآت والمؤسسات العمومية إضافة إلى عجز الميزانية.

عجز الحساب الجاري: هو عجز حساب الدولة الجاري لدى البنك المركزي التونسي. **التدخلات العمومية:** هي نفقات الدولة في مجالات إستراتيجية دون أن تدخل تحت سقف التنمية.

سندات خزينة: هي الأوراق المالية التي تصدره الدولة للتداول داخليا من قبل البنوك والمؤسسات المالية التونسية.

رقاع الخزينة: مرادف لسندات الخزينة

ملاءة الاقتصاد: هي قدرة الاقتصاد على احترام التزاماته المالية على المدى المتوسط والبعيد تجاه الأطراف المانحة.

السيولة: هي الكميات المالية التي تمكن الدولة من أداء واجباتها و برامجها كدفع الأجور و تسديد الديون و ترتبط السيولة بالالتزامات المالية قصيرة المدى.

الترقيم السيادي: هي علامات تنشرها وكالات الترقيم السيادي العالمية والتي من شأنها أن تقيم ملاءة الدول، أي قدرتها على تسديد ديونها. يتأثر عديد المستثمرين الماليين بمثل هذه الترقيمات.

موارد ونفقات عادية: هي الموارد والنفقات التي تتكرر من سنة إلى أخرى و تدرج ضمن العنوان الأول من ميزانية الدولة،

موارد ونفقات غير عادية: هي الموارد والنفقات التي لا تتكرر ضرورة وتحتل عادة صيغة تنموية، و تدرج ضمن العنوان الثاني من ميزانية الدولة.

الدين الهيكلي: هو الدين الذي يظهر لأسباب هيكلية كالحوكمة السيئة أو السياسات العشوائية، والذي لا يرتبط بالمناخ المالي العالمي أو الأزمات الإقليمية.

EURIBOR: هو سعر الفائدة على اليورو المعروف في سوق البين بنكية، ويمثل متوسط سعر الفائدة على المدى القصير الذي يمكن للبنوك الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تُقرض أو تفترض عنده من بعضها البعض.

تقرير

حول عجز الميزانية والمديونية



جمعية البوصلة

مرصد ميزانية
budget.marsad.tn

16 نهج سوريا – عمارة ج الطابق الاول 1001 تونس

www.albawsala.com

الفاكس: 71830179 | الهاتف: 71893027

البريد الإلكتروني: contact@albawsala.com